الاوساط الرسمية والصحفية المصرية الى جانب حملة العقيد القذافي المستمرة ضد الاتحاد السوفياتي واتهام النائب الناصري اللبناني نجاح واكيم بعد زيارة للقاهرة للسوفيات « بانهم افسدوا السلاح قبل مغادرتهم لمصر » و« بأن بين الخبراء بعض اليهود » (النهار ٩/١٣ وكريستشن ساينس مونيتر) ، توالت الوساطات وبوادر الانفراج . فقبل الفريق الاسد ، كان كمال جنبلاط قد مر بالقاهرة في طريقه الى موسكو لتسلم جائزة لينين للسلام وفسر هذا المرور بانه محاولة من النائب اللبناني للتوسط . وعاد السفير المصري بعد غياب دام اكثر من شهرين الى موسكو في ٩/٢٧ (الا ان السفير السوفياتي لم يعد الى القاهرة حتى كتابة هذه الكلمات) ، وقام عبدالقادر حاتم بزيارة رسمية الى موسكو لحضور احتفال ثقافي ، تقرر بعده ان يقوم رئيس الوزراء المصري عزيز صدقي بزيارة موسكو في ١٠/١٦ . وتناقلت بعض الصحف الاوروبية انباء تقول ان نجاح مهمة صدقي قد يؤدي الى لقاء بين السادات وبريجنيف في دمشق . كما قيل الرئيس السادات دعوة لزيارة براغ . وقد فسرت الدعوة بانها جزء من المحاولات الرامية الى اعادة تحسين العلاقات المصرية ــ السوفياتية . ويبدو ان السوفيات سيستمرون في سياستهم الحذرة التي تعتمد على استمرار التعاون الاقتصادي وتوفير قطع الغيار ، في الوقت نفسه الذي ينتقدون فيه تزايد نفوذ اليمين في العالم العربي (دون التعرض بشكل مباشر للحكومة المصرية) ويحذرون من اية اوهام قد تتولد حول امكانية طرح امريكا لحل عادل للمشكلة .

داود تلحمي

(٤) المناطق المحتلة

برزت في الاونة الاخيرة موضوعات في المناطق العربية المحتلة معظمها نابع من الطبيعة التوسعية لاسرائيل مثل حركة الاستيطان وقضية مشارف رفح وقضية الحرم الابراهيمي في الخليل ، وبعضها ناجم عن متطلبات ملحة مثل الدعوة لاقامة جامعة في الضفة الغربية واخرى في قطاع غزة ، واخر نابع من واقع نضالي مثل بعث المقاومة من جديد في القطاع بعد حملة الاقتلاع والتشريد والتهجير التي بدأت بها قوات الاحتلال في شهر تموز من العام الماضي .

لم يطرأ تقدم على التسوية السياسية التي تكشفت في شهر تموز الماضي بين سلطات الاحتلال والنظام الاردني ، والتي قام بدور الوسيط بها رجالات من الزعامة التقليدية في الضفة والقطاع ، مثل انور الخطيب حاكم القدس سابقا ورشاد الشوا رئيس بلدية غزة ، فقد عاد الوسيط الثاني الى غزة ليجد من يطلب منه الحساب على شكل القاء قنبلة وعبارات نارية على سيارته في محاولة لتصفيته ، اما الاول الذي استقبل « استقبال الملوك » في عمان فقد عاد هو الاخر بعد ان انهى المهمة الموكلة اليه دون ان يلاقي من يحاسبه الا الاسرائيليين الذين تلقوا منه تقريرا عن وساطته . وخلال ذلك كانت النقاشات تحتدم في اسرائيل حول « الثمن » الذي يمكن لاسرائيل ان تدفعه مقابل عقد اتفاق سلام مع الاردن او الدول العربية الاخرى ، وقد تضاربت المواقف حول «حجم الثمن» ففي حين تكتفي التيارات الفاعلة في حزب العمل بابقاء ثلث مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية نجد ان الحزب الوطني المتدين «مفدال» وهو شريك في الائتلاف الحكومي يدعو الى ابقاء الضفة الغربية ككل تحت السيطرة الاسرائيلية اما الشريك الثالث في الائتلاف الحكومي (حزب مبام) فانه يكتفي بالقدس وبشريط امني على امتداد النهر وبتعديلات طفيفة على خطوط الهدنة (بالنسبة للضفة الغربية) . وقد افصحت رئيسة الوزراء غولدا مئير عند اشتداد الحوار حول السلام عن رأيها به قائلة : « هنالك مبادىء عدت معترفا بها من قبل الجميع وهنالك مبادىء اقرتها الحكومة بشكل واضح : العودة الى حدود الرابع من يونيو ، لا ، لن يتم ذلك ، لن نعود ! حدود جديدة ، حدود سلام مع تعديلات طفيفة ــ لا ، لا للتعديلات الطفيفة ! هنالك اماكن وخطوط ينبغي ان تكون التعديلات عليها كبيرة ، وهنالك اماكن لا تكون التعديلات عليها كبيرة ، ولكن ليست تعديلات طفيفة ... من الحماقة ان نقوم بلطرون هنا ولطرون هناك . ان الحكومة لم تعين الحدود ، ولكن الانسحاب من الجولان لن يتم ابدا ... اما التعديلات مع الاردن فينبغي ان تكون كبيرة ،